جامعة الملك سعود King Saud University 1957 كلية الحقوق والعلوم السياسية	اسم الطالبة:			
	الرقم الجامعي:		الشهر:	الثاني
	اسم المقرر:	قانون دستوري	الشعبة:	49155

اجيبي عن الاسئلة التالية:

كيف نفرق بين الثورة والانقلاب؟ وكيف تؤثر الثورة عبلى الدستور؟

هناك معياران في الفقه. المعيار الاول شكلي: ينظر الى مصدر الحركة. فاذا كانت من الشعب فهي ثورة واذا كانت من فئة معينة او من هيئة من الهيئات الحاكمة ضد السلطة فيعتبر انقلاب مهما كان هدف الحركة.

المعيار الثاني موضوعي: ينظر الى هدف الحركة، فان كانت لهدف احداث تغيير جذري في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة فتعتبر ثورة، اما ان كان الهدف فقط تغيير الحاكم فهذا يعتبر انقلاب مهما كان مصدر الحركة. وهذا المعيار هو الجدير بالتأييد.

أما من حيث تأثير الثورة على الدستور، فهناك خلاف فقهي. البعض يرى ان الدستور يسقط بمجرد نجاح الثورة والبعض يرى ان الوضع يرجع الى هدف الثورة نفسه، كما يرى البعض ان الدستور يسقط كله والبعض يرى ان الالغاء يكون فقط للمواد المتعلقة بهدف الثورة. لذلك من الصعب وضع قاعدة عامة تحكم هذه المسألة لأن لكل ثورة ظروفها الخاصة.

عددي 4 من مبادئ القضاء السعودي مع الشرح البسيط.

1. مبدأ الالتزام بالاحكام الشرعية: فالقاضي يحكم بالشريعة الى جانب القوانين الغير متعارضة اساسا مع الشريعة كما يأخذ بوسائل الاثبات المذكورة في الشرع.
2. مبدأ استقلال القضاء: فالقاضي لا سلطان عليه غير سلطان الشريعة ولضمان استقلاله حظرت الانظمة ان يجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو اي عمل لا يتناسب مع نزاهة واستقلال القضاء ، كما حظرت التدخل في اعمال القضاة، الا ان هذا المبدأ لا يعني بالتأكيد عدم وجود ضوابط على تصرفات القضاة.
3. نظام القاضي الفرد ونظام تعدد القضاة: تتكون بعض الدوائر وبعض أنواع المحاكم من قاض واحد فقط ينظر في المنازعة ، أما بعض الدوائر والمحاكم فينظر القضية أكثر من قاض ويكون عددهم وتراً أي ثلاثة أو خمسة، لكي يتم أخذ الحكم بالاغلبية عند عدم اجماعهم على حكم واحد.
4. مبدأ إجازة الحكم بالاغلبية: اذا كان هناك أكثر من قاض ينظر الموضوع فيجوز الاخذ برأي الاغلبية عند عدم إجماعهم على رأي واحد.
5. مبدأ تحديد الحكم بالنوع والاشخاص: فهناك محاكم ودوائر متخصصة في النظر لنوع معين من القضايا مثل المحاكم الجزائية تنظر في الجرائم كما ان هناك محاكم تنظر بحسب طبيعة الشخص بغض النظر عن النوع، فلو كان الشخص تاجر والقضية متعلقة بعقد بيع لتجارته فان المحكمة التجارية تنظر الموضوع وليس المحكمة العامة، رغم ان المحكمة العامة تنظر في قضايا عقود البيوع ولكن البيوع الذي يقوم بها أشخاص عاديون وليس تجار.
6. مبدأ استئناف الحكم الى محكمة أعلى: تأخذ المملكة بنظام التقاضي على درجتين، أي انه يمكن لمن له مصلحة أن يطعن في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى خلال ثلاثين يوماً وتعيد محكمة الاستئناف النظر من جديد في القضية وكأنها تعرض لأول مرة على القضاء، وتصدر حكمها إما بتأييد الحكم السابق أو تعديله أو الغاءه.
7. مبدأ مجانية القضاء: في المملكة لا توجد أي رسوم مقابل رفع الدعاوى كما تفعل بعض الدول الاخرى.
8. مبدأ علانية الجلسات: الاصل ان تكون جلسات القضايا علنية يستطيع أي شخص حضورها إلا أن هناك استثناءات معينة تكون فيها الجلسات سرية مثل ان كان الامر متعلق بالاداب العامة، وفي كل الاحوال فان جلسة النطق بالحكم يجب ان تكون علنية.
9. مبدأ القضاء المزدوج: الى جانب القضاء "العادي/ الشرعي" بكل أنواعه، المدنية والتجارية والجزائية والعمالية والاحوال الشخصية، يوجد القضاء الاداري المتمثل في ديوان المظالم والذي ينظر في القضايا التي تكون الدولة طرفاً فيها. وذلك خلافا لبعض الدول التي تأخذ بنظام القضاء الموحد أي أن أي محكمة في الدولة بإمكانها النظر في أي قضية حتى لو كانت الدولة طرف فيها.

اشرحي كيف يتم اختيار ولي العهد السعودي.

a) خلال العشرة ايام الاولى من مبايعة الملك الجديد على الحكم، يقوم بترشيح شخص او شخصان او ثلاثة بحد أقصى ويعرضهم على هيئة البيعة للتصويت.
b) اذا حصل مرشح الملك (أو أحد المرشحين ان كانوا اكثر من واحد) على النسبة المطلوبة من أصوات الهيئة يصبح ولياً للعهد أما اذا لم يحصل على النسبة المطلوبة تقوم الهيئة بترشيح من تراه وعرضه على الملك.
c) اذا وافق الملك على مرشح الهيئة أصبح ولياً للعهد ، أما اذا لم يوافق فيتم التصويت بين مرشح واحد للملك ومرشح الهيئة وأكثرهما أصواتاً يصبح ولياً للعهد.
d) قد يقوم الملك بالتنازل عن حقه في الترشيح ويترك للهيئة مسألة ترشيح من تراه وفي هذه الحالة نطبق فقرة (c) فقط.
e) في كل الاحوال يجب انطباق شروط ولاية العهد على الشخص وهي الذكورية والنسب والأصلح.

ماذا تعرفين عن المجلس المؤقت للحكم الذي تشكله هيئة البيعة؟ (تشكيله – وظيفته – حالات تشكيله – لا يجوز له ماذا)

تشكيله: مجلس مكون من خمسة من أعضاء الهيئة.

حالات تشكيله: يتم تشكيله في حالتين: اما صدور تقرير طبي يثبت عجز الملك وولي العهد معاً عن ممارسة صلاحياتهما بصورة مؤقتة أو دائمة ، أوفي حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد بالتالي خلو كرسي الملك.

وظيفته: ادارة شؤون الدولة مؤقتاً واختيار الملك فقط، ولا يجوز له أمران: اجراء تعديلات على الانظمة الاساسية أو اي انظمة لها علاقة بالحكم، أو حل أي من مجلسي الوزراء أو الشورى أو حتى اعادة تشكيلهما.

أكملي الفراغات:

تنتهي خدمة القاضي بـ (مطلوب 3 فراغات):

بلوغه السبعين، الوفاة ، قبول استقالته ، قبول تقاعده، عدم صلاحيته خلا ل سنتين التجربة، العجز المرضي، حصوله على تقدير أقل من متوسط ثلاث مرات متتالية، انهاء خدمته لأسباب تأديبية.

وواجباته الوظيفية (مطلوب فراغين):

عدم الجمع بين القضاء والتجارة او أي عمل لا يليق باستقلال القضاء ونزاهته، المحافظة على أسرار المداولات، الاقامة في منطقة مقر عمله الا لظروف استثنائية وبترخيص من المجلس الاعلى للقضاء، المواظبة على العمل وعدم الانقطاع الا بالترخيص له في شكل مكتوب

من صلاحيات الملك بوصفه رئيس دولة ..... و ..... (مطلوب فراغين)

اختيار ولي العهد واعفاءه من منصبه بالمشاركة مع الهيئة ، يعتبر مرجع للسلطات الثلاث ، يقوم بسياسة الأمة سياسة شرعية، الاشراف على تطبيق احكام الشريعة والانظمة والقوانين والسياسة العامة للدولة، حماية البلاد والدفاع عنها باعتباره القائد الاعلى للقوات المسلحة، اعلان حالات الطوارئ والحروب ، تعيين الضباط وانهاء خدماتهم بموجب النظام، تعيين الممثلين السياسيين في الخارج، استقبال ملوك ورؤساء الدول ، قبول اوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية، منح الاوسمة، إصدار الانظمة بموجب أوامر ملكية.

ومن صلاحياته بصفته مرجع لمجلس الشورى ..... تعيين أعضاء مجلس الشورى وحله واعادة تكوينه.

..... و ..... دعوة مجلسي الشورى والوزراء لاجتماع مشترك**.....**

يمارس الملك صلاحياته بعدة أدوات منها:

الارادة الملكية في شكل قرار مكتوب او شفهي من اجل متابعة الاحوال العامة للمواطنين او لنشاطات الاجهزة الحكومية يسمى.....توجيه ملكي**.....**

الارادة الملكية في شكل قرار مكتوب او شفهي والذي قد يصدر ايضا من نائب رئيس مجلس الوزراء يسمى.....أمر سامي**.....**

الرقابة على دستورية القوانين تعني .....التأكد من عدم مخالفة قانون عادي لنص دستوري**..... وهناك اسلوبين لهذه الرقابة :**

إما .....سياسية**.....وتعني .....**قيام هيئة ذات صبغة سياسية بالرقابة على الدستوري وتعتبر رقابة سابقة على اصدار القانون**.....**

واما .....قضائية**..... وتعني .....**قيام المحاكم بالقابة على الدستورية بعد اصدار القانون**.....**

<u>اختاري من الصندوق الجهة التي تنظر فيما يلي وضعي الرقم بجانب الموضوع:</u>

ملاحظة:

- **قد يكون هناك جهة تستخدم أكثر من مرة وقد يكون هناك جهة لا تستخدم**
- **قد يكون هناك موضوع يستخدم أكثر من مرة وقد يكون هناك موضوع لا يستخدم**

1- المحكمة العليا 2- المحكمة الادارية العليا 3- المحكمة العامة 4- المجلس الاعلى للقضاء 5- مجلس القضاء الاداري 6- الهيئة العامة للمحكمة العليا 7- الهيئة العامة للمحكمة الادارية العليا 8- الاستئناف الاداري 9- الاستئناف في القضاء العادي

9	**الطعن في حكم صادر من المحكمة الجزائية**
4+5	**محاسبة القضاة على مخالفاتهم النظامية أثناء تأدية العمل**
8	**الطعن في حكم صادر من المحكمة الادارية**
6	**إرساء مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء العادي**

اكتبي ما تعرفينه عن مبدأ سمو الدستور (معناه - مظاهره شرح مفصل - نوع الدستور المناسب لكل مظهر – النتائج المترتبة على كل مظهر تعداد فقط)

يقصد به علو القواعد الدستورية - سواء كانت عرفية أو مكتوبة- على غيرها من القواعد القانونية المطبقة في الدولة فيكون الدستور في قمة الهرم القانوني، ويجب على جميع سلطات الدولة التقيد بأحكامه والاختصاصات التي رسمها الدستور لها، وإلا اعتبرت تصرفاتها غير مشروعة.ويعتبر مبدأ سمو الدستور من المبادئ المسلم بها في الفقه الدستوري حتى في حالة عدم النص عليه صراحة في صلب الوثيقة الدستورية. ولا يسود مبدأ سمو الدستور الا في الدول التي تأخذ بالنظام الديموقراطي ولهذا يعتبر من أهم خصائص الدولة القانونية، أما الدول التي تأخذ بنظام الحكم الاستبدادي فلا يسود فيها هذا المبدأ لأنها لا تتقيد بقانون.

مظاهر سمو الدستور: هناك مظهران أساسيان لسمو الدستور: سمو موضوعي وسمو شكلي

أولاً: السمو الموضوعي: أي أن الدستور يسمو على غيره من القوانين لأنه سامي في موضوعاته ومضمونه. فموضوعات الدستور كما هو معروف تتناول (شكل الدولة ونظام الحكم واختصاصات السلطات الثلاث والعلاقة بين هذه السلطات وحقوق وحريات الافراد) وكلها موضوعات ذات قيمة عالية فهي تحدد أسس بناء الدولة ويعتبر الدعامة الأساسية للنظام القانوني في الدولة كله.

والسمو الموضوعي يتحقق في كل أنواع الدساتير سواء المدونة أو العرفية والمرنة أو الجامدة. فالدساتير المرنة رغم أنها تصدر بنفس الاجراءات ومن نفس السلطة التي تصدر القوانين العادية، إلا أن موضوعات الدستور ما زالت تسمو على غيرها من القوانين وبالتالي يجب على القوانين الأدنى الالتزام بأحكام الدستور.

ويترتب على السمو الموضوعي للدستور ما يلي:

1- دعم مبدأ المشروعية (يسمى أيضاً الشرعية
2- تحريم التفويض في الاختصاصات التي منحها الدستور

ثانياً: السمو الشكلي: أي أن الدستور يسمو على غيره من القوانين لأنه سامي في شكله. و السمو الشكلي لا يتحقق الا في الدساتير الجامدة. فتعديل الدستور الجامد يتطلب شكلية واجراءات أكثر شدة من تعديل القوانين العادية وهذا يضفي سمو وعلو وثبات للقاعدة الدستورية.

ويترتب على السمو الشكلي للدستور ما يلي:

1- القوانين الدستورية أكثر ثباتاً من القوانين العادية، نظراً لصعوبة اجراءات تعديلها وهذا يجعلها أكثر استقراراً.
2- عدم جواز الغاء القوانين الدستورية الا بقوانين دستورية أخرى، فالقانون العادي لا يمكن أن يعدّل قانون دستوري لأنه لا يساويه في المرتبة.
3- وجوب عدم تعارض القوانين العادية مع القوانين الدستورية وهذا هو "مبدأ دستورية القوانين"، والذي يقتضي عدم جواز مخالفة قانون أدنى لقانون دستوري لأن مرتبة الدستور في أعلى الهرم القانوني. ويخضع مبدأ دستورية القوانين لرقابة سياسية أو قضائية (كما تم دراسته في الرقابة على دستورية القوانين).